سيناريوهات التمرين العملي

الخلفية العامة

اندلع نزاع عنيف قبل عشر سنوات بالمنطقة الشمالية من دولة ويستروس. شهد ذلك النزاع تدمير بيوت وممتلكات مدنية، بما يشمل المدارس والمستشفيات. وفي السنوات الأخيرة، تم نشر قوة لفرض الاستقرار وافدة من إيسوس، تُعرف باسم *قوات حفظ سلام إيسوس* لوقف تصعيد النزاع ولمراقبة سير اتفاقات وقف إطلاق النار التي تمكّنت الحكومة من تنفيذها مع بعض الجماعات المسلحة. ومن خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، فإن لدى الحكومة اتصالات قائمة مع كافة أطراف النزاع.

قامت حكومة ويستروس مؤخراً بالتصديق على *إعلان المدارس الآمنة* وأصدرت "أوامر عمليات" جديدة تحظر استخدام المدارس والهجمات في مناطق مجاورة لمدارس، من قبل قواتها، إلا بناء على موافقة من الوزير المختص. سلطت الحكومة الضوء على هذه الخطوة في الأمم المتحدة، وأشادت منظمات المجتمع الدولي والأطراف الأخرى بهذا الإجراء.

لكن أعمال القتال استمرت في بعض مناطق الدولة، مع رفض جماعات قليلة من المتمردين أكثر من مرة الانضمام إلى عملية السلام، خشية أن تضر المحادثات بتكوين تلك الجماعات أو أن تؤدي إلى تسريحها.

تحدث سيناريوهات التمرين في هذا السياق المذكور. السيناريوهات الثلاثة القصد منها السماح للمشاركين في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالمدارس الآمنة أن يفكروا في سبل التطبيق العملية لإعلان المدارس الآمنة وللأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة.

تبحث السيناريوهات فيما يلي:

1. الاحتياطات والتدابير الاحترازية التي يمكن الاستعانة بها لتجنب الإضرار بالمنشآت التعليمية أو تعرضها للتدمير.
2. المخاطر المصاحبة لاستخدام المدارس أو المنشآت التعليمية في أغراض العمليات العسكرية.
3. التعامل مع التهديدات أو الهجمات على العاملين بالتعليم والطلاب.

ملاحظات توجيهية عامة للميسّرين

الغرض من السيناريوهات هو فتح المجال للنقاش، لا الخروج بحل واحد واضح.

تتقاطع السيناريوهات مع بعض جوانب *الأدلة الإرشادية* ومع إعلان المدارس الآمنة. كما يجب النظر إلى بعض القضايا المتصلة بالقانون والسياسات الإنسانية لدى مناقشة السيناريوهات، وأخذ تلك الجوانب في الاعتبار. في حين تسمح *الأدلة الإرشادية* بقدر من المرونة في العمليات العسكرية، فهذه المرونة تتطلب مراعاة اعتبارات خاصة (إنسانية، سياسية، إنمائية، اقتصادية، إلخ).

يجب ألا تقتصر السيناريوهات على تسليط الضوء على دور الجيش في التنفيذ الفعلي للأدلة الإرشادية والإعلان. فالسيناريوهات تدعو المشاركين إلى رؤية وجهات نظر مختلف الفاعلين، ورغم أنها مكتوبة وكأنها متعلقة بطرف فاعل واحد، فمن الممكن تقسيم مجموعة التمرين بحيث يُطلب من بعض المشاركين تبني أدوار أطراف مختلفة أثناء مناقشة السيناريو.

كما تشمل الملاحظات التوجيهية للسيناريوهات "تطورات محتملة على الأرض"، ما يعني أن الميسرين قد يرغبون في اقتراح بعض المعلومات أو التطورات الجديدة إضافة إلى السيناريو وتكملة له، بحيث تغذي هذه التطورات والمعلومات النقاش للتحفيز على المزيد من التفكير والتدبر في أمر السيناريو.

السيناريو 1 – التعامل مع قوات متمردة تتخذ من مدرسة ثانوية في "وينترفيل" مقراً لها؟

ظهرت تقارير عن قيام قوات من مجموعة متمردة صغيرة (مجموعة تُسمى "ستاركس") بالتمركز حول المدرسة الثانوية الوحيدة الكائنة في طرف بلدة صغيرة في منطقة الشمال تُسمى بلدة "وينترفيل". يُقدر أن عدد مقاتلي هذه المجموعة يبلغ نحو الخمسين شخصاً.

تستمر أجزاء من المدرسة الثانوية المذكورة في العمل كمركز للتعلم للأطفال على مدار اليوم. على أن قوات ستاركس المتمردة يُعتقد أنها متمركزة في بنايات أخرى بالمدرسة وتم رصدها وهي تقوم بإدخال وإخراج عتاد عسكري إلى تلك البنايات ومنها.

"وينترفيل" من بين بلدات قليلة ما زالت غير خاضعة بالكامل لسيطرة الحكومة، وما زال السكان المدنيين مؤيدين إلى حد ما لمجموعة المتمردين. هناك بعض منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية التي لها تواجد في "وينترفيل".

تشعر حكومة ويستروس بالغضب والإحباط جراء الموقف القائم هناك، وبعد عدّة محاولات للحوار مع مجموعة متمردي ستاركس، بدأت الحكومة تفكر في عملية عسكرية للسيطرة سريعاً على "وينترفيل". بصفتك قائد القوات الحكومية (في الشمال)، فأنت مسؤول عن هذه العملية.

قمت سريعاً بتوفير سرية قوامها 120 جندياً من القوات البرية، وهم مسلحون بالبنادق الآلية والأسلحة الخفيفة، وهم مدعومون بثلاث مدرعات قتالية مُجهزة ببنادق عيار 20 ملم، فضلاً عن وجود أربع فرق هاون وعدد قليل من القناصة. هناك أيضاً دعم محدود من القوات الجوية، المُجهزة بقنابل جوية غير موجهة زنة 1000 رطل.

لا يمكن لقوة حفظ سلام إيسوس أن تشتبك بصورة مباشرة في العملية، لكن يمكنها تقديم دعم عبارة عن أفراد غير مقاتلين يمكنهم تولي أعمال متخصصة.

وهناك منظمة مجتمع مدني محلية تحظى بالاحترام ولها شركاء دوليين تُسمى "صندوق التعليم"، وهي تدعم التعليم القائم في المجتمعات المتضررة من النزاع. ولقد دأب صندوق التعليم على تقديم إمدادات للمدرسة الثانوية، لكنه قلق من تسييس دوره هناك.

أثناء الإعداد للتعامل العسكري مع هذا الموقف:

- ما هي التدابير التي يمكن أن تفكر فيها وتتخذها قبل بدء أي هجوم؟
- ما العوامل التي ستأخذها في الاعتبار فيما يتعلق بتنفيذ الهجوم؟
- ما الخطط التي ستنفذها تحضيراً لعواقب العملية العسكرية والفترة التالية على انتهائها؟ ومن هم الشركاء الآخرون أو الهيئات الحكومية الأخرى التي ربما يجب إشراكها في الأمر؟
- ما هي الأدوار المختلفة التي يمكن أن تتولاها قوة حفظ سلام إيسوس، وما الأدوار التي يمكن أن يتولاها صندوق التعليم؟

السيناريو 1 – ملاحظات توجيهية للميسّرين

ربما يكون هناك مجال للصبر التكتيكي في هذا الموقف، رغم شعور الحكومة المذكور بالغضب والإحباط من الوضع في وينترفيل. يجب إيلاء العناية لتحقيق الهدف من دون مصادرة القوات للمدرسة، وإن كان من الضروري أيضاً تشجيع المشاركين على التخطيط لهجوم عسكري، حتى وإن كان الصبر التكتيكي المذكور هو الخيار المُفضّل.

- بموجب "الخلفية العامة" أعلاه، يجب التماس موافقة الوزارة المعنية قبل العملية.
- يجب مناقشة مسألة التحذيرات التي سيتم إرسالها.
- يجب مناقشة توقيت الهجوم وساعته.
- خيارات الأسلحة المتاحة في السيناريو تمثل مستويات مختلفة من الإضرار ببنايات المدرسة والإضرار بالسكان المدنيين من حولها.
- خيارات الأسلحة المختلفة المتاحة لها أيضاً تداعيات متباينة بموجب القانون الدولي الإنساني، وفيما يخص التوجيهات مثل البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية.
- القيام بعد انتهاء العملية بتطهير المنطقة من أية متفجرات خطرة، بما يشمل جلب دعم خارجي اختصاصي معني بالتطهير من المخلفات المتفجرة.
- يجب إيلاء العناية أيضاً بتخطيط عملية إعادة التعليم إلى المدرسة.

بعض التطورات المحتملة على الأرض

- كيف تتصرف إذا وصل الإعلام الدولي إلى المنطقة وطلب معلومات عن سير العملية؟
- كيف تتصرف إذا وافق متمردو ستاركس على الانسحاب من بنايات المدرسة مقابل الخروج الآمن إلى موقع آخر على أن تراقب قوة حفظ سلام إيسوس عملية الخروج الآمن؟

نقاط مرجعية مقترحة من الإعلان ومن الأدلة الإرشادية ومواثيق أخرى

إعلان المدارس الآمنة

- استخدام الأدلة الإرشادية
- جمع معلومات عن الهجوم وعن الاستخدام العسكري للمدارس
- السعي لضمان استمرار التعليم ودعم عملية إعادة منشآت التعليم إلى نشاطها التعليمي.

الأدلة الإرشادية

- القاعدة 3: المدارس والجامعات يجب ألا تتعرض مطلقاً للتدمير كإجراء يهدف إلى حرمان الخصوم في النزاع المسلح من القدرة على استعمالها في المستقبل. إن المدارس والجامعات أعيان مدنية عادية، سواء كانت الدراسة بها منعقدة أو مغلقة ليوم أو لفترة إجازة أو مُخلاة أو مهجورة.
- القاعدة 4: في حين أنه يمكن لاستعمال القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح للمدرسة أو الجامعة، دعماً للمجهود العسكري وبحسب الظروف القائمة، أن يكون من آثاره تحويلها إلى هدف عسكري يمكن مهاجمته؛ فمن الواجب على أطراف النزاع المسلح البحث في كافة التدابير البديلة الممكنة قبل مهاجمتها، بما في ذلك – ما لم تعيق ذلك الظروف القائمة – تحذير العدو مسبّقاً بأنه ستتم مهاجمة المنشأة ما لم يكف عن استعمالها.

(أ) قبل أي هجوم على مدرسة أصبحت هدفاً عسكرياً، يجب على أطراف النزاع المسلح أن يأخذوا في الاعتبار حقيقة أن الأطفال يستحقون احتراماً وحماية خاصة. وهناك اعتبار إضافي مهم آخر، هو الأثر السلبي طويل الأجل المحتمل على قدرة المجتمع المحلي على التعليم، بعد تدمير المدرسة أو الإضرار بها.

(ب) استعمال المدرسة أو الجامعة من قِبل القوات المقاتلة التابعة لطرف من أطراف النزاع دعماً للمجهود العسكري، ليس مُبرراً لأن تستمر قوات الطرف الخصم التي تستولي على المنشأة، في استعمالها دعماً للمجهود العسكري. يجب في أسرع وقت ممكن إزالة أية شواهد أو مؤشرات على عسكرة أو تحصين المنشأة وإعادتها إلى السلطات المدنية بغية استئناف نشاطها التعليمي.

مواثيق أخرى

- القانون الدولي الإنساني، البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الاعتبارات الإنسانية المتعلقة باستخدام أسلحة انفجارية واسعة النطاق في مناطق مأهولة بالمدنيين.

السيناريو 2 – استخدام جامعة "أولد-تاون" في عملية عسكرية؟

بعد فترة من القتال المرير، أصبحت حكومة ويستروس أخيراً مستعدة للسيطرة على أخر حي متبقي لا تسيطر عليه، حي "أولد-تاون" الذي ما زال في يد متمردي الستاركس. متمردو ستاركس المتفرقون في القطاع الغربي تمكنوا من السيطرة جزئياً على الحي بسبب شوارعه الضيقة، ما يجعل من الصعب على المركبات العسكرية الحكومية أن تقتحم المنطقة.

تقع جامعة "اولد-تاون"، وهي منشأة تعليم عالي، على المحيط الخارجي للمنطقة الغربية، إلى جوار طريق رئيسي عريض يمر بالحي بالكامل. تتكون الجامعة من بنايات منفصلة قائمة حول فناء وسيط مفتوح. تشمل البنايات قاعات درس ومكاتب إدارية، فضلاً عن مباني متخصصة مثل المختبرات العلمية وكلية طب صغيرة. ونظراً لقرب الجامعة من المنطقة المتنازع عليها، فلم تشهد الجامعة أي نشاط تعليمي على مدار السنة الماضية، لكن العاملين في كلية الطب استمروا في تقديم الخدمات الطبية للسكان المحليين وهذا بمبادرة مستقلة منهم.

البنايات الأخرى بهذه المنطقة – المتصلة بالطريق الرئيسي – هي متاجر ودكاكين صغيرة وبعض العمائر السكنية.

تم توجيه الأمر إليك بإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في جامعة "أولد-تاون"، على أن تنطلق من هذه القاعدة عملية قتال شوارع يتم شنها على القطاع الغربي بأكمله. يتوقع القادة قتالاً شرساً وهم قلقون من إمكانية أن تكون الخسائر البشرية كبيرة، سواء في صفوف العسكريين أو المدنيين. سوف تحتاج قاعدة العمليات المؤقتة بالجامعة إلى أن تستوعب إمكانية هبوط المروحيات بها (لأغراض لوجستية ولإخلاء الجرحى والقتلى)، وأن تتمكن من إمداد القوات بالعتاد والذخائر بشكل مستمر، وأن تكون قادرة على استضافة الأفراد بصورة مؤقتة، وأن يُتاح في القاعدة المرافق اللازمة للقيادة وتخطيط العمليات.

أثارت منظمة المجتمع المدني المُسماة "صندوق التعليم" المخاوف إزاء هذا الاستخدام لمنشأة تعليمية، ونظراً لأهمية العملية، فقد بدأ الإعلام الدولي في الاهتمام بالموضوع.

بصفتك القائد العسكري المسؤول عن تنظيم شن هذا الهجوم، فما هي العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار إذا كنت تريد تنفيذ الأوامر الصادرة لك بشكل مسؤول ومتزن؟

- ما القيود التي ستفرضها على أي استخدام لبنايات الجامعة؟
- ما هو الخطط الأطول أجلاً التي ستضعها؟
- مع اهتمام الإعلام بسير العملية، فما المعلومات الإضافية التي قد تجمعها وما الذي تريد أن تسلط أنظار الصحفيين عليه؟
- إذا كنتم صحفيين أو من "صندوق التعليم"، فما الأسئلة التي ستوجهونها إلى الحكومة؟

السيناريو 2 – ملاحظات توجيهية للميسّرين

يسعى السيناريو إلى جعل الاستخدام العسكري للجامعة ضرورياً، وإن كان يجب التشجيع على اتخاذ بعض التدابير سواء قرر المشاركون أن هذا الاستخدام للجامعة ضروري أم لا.

- بموجب "الخلفية العامة" أعلاه، يجب التماس موافقة الوزارة المعنية قبل العملية.
- يجب إيلاء العناية لإبقاء أي استخدام عسكري للجامعة لأقصر فترة ممكنة، مع الاقتصار قدر الإمكان في حجم التعطيل لسير الأنشطة القائمة في الجامعة، ومع ضمان إزالة أية تبديلات أو استخدامات عسكرية فور الانتهاء من العملية مباشرة.
- يجب إيلاء العناية لوضع كلية الطب المذكورة. هل هي مستشفى أم أنها تعتبر مؤسسة تعليمية في السياق القائم؟ هل هناك بنايات أخرى تعتبر تدخلات الاستخدام العسكري في هذا السيناريو بها مُمثلة لمشكلة كبيرة؟
- يجب إيلاء العناية للأسئلة التي قد يسألها الإعلام. ما الذي حدث للطلاب الذين لم يعودوا قادرين على الدراسة في الجامعة؟ كيف تتسق هذه العملية مع تصديق الحكومة بأعلى مستوياتها على إعلان المدارس الآمنة؟ متى سيعود النشاط التعليمي العادي إلى الجامعة؟

بعض التطورات المحتملة على الأرض

- إذا طلب العاملون في كلية الطب اجتماعاً يتحدثوا خلاله عن بواعث قلقهم، فكيف سيتم تدبير هذا الأمر؟ وما الذي قد يقوله العاملون بكلية الطب وكيف يمكن للقوات أن تتجهز بناء على هذا التطور؟
- بعد إنشاء قاعدة العمليات، وبعد فترة وجيزة من القتال، انسحب متمردو ستاركس: ما هي المهام ذات الأولوية المتصلة بإعادة الجامعة إلى نشاطها التعليمي؟ من هم الأطراف المختلفون الذين يجب إشراكهم في تحضير تلك الخطط؟

نقاط مرجعية مقترحة من الإعلان ومن الأدلة الإرشادية ومواثيق أخرى

الإعلان

- استخدام الأدلة الإرشادية
- جمع معلومات عن الهجوم وعن الاستخدام العسكري للمدارس
- السعي لضمان استمرار التعليم ودعم عملية إعادة منشآت التعليم إلى نشاطها التعليمي.

الأدلة الإرشادية

- القاعدة 1: يجب ألا تُستعمَل المدارس والجامعات التي يجري فيها التعليم، من قِبل قوات أطراف النزاع المسلح المقاتلة بأي شكل يدعم المجهود العسكري.

(أ) يمتد هذا المبدأ إلى المدارس والجامعات المغلقة مؤقتاً خارج ساعات الدراسة الطبيعية، وأثناء العطلات الأسبوعية والإجازات، وأثناء فترات العطلات المدرسية.
(ب) يجب على أطراف النزاع المسلح ألا تستخدم القوة مع، أو تعرض الحوافز على، الإداريين التعليميين من أجل إخلاء المدارس والجامعات بغية أن تتوفر لاستعمالها في دعم المجهود العسكري.

- القاعدة 2: يجب ألا تستخدم القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح المدارس والجامعات التي تم هجرها أو إخلائها بسبب المخاطر المتمثلة في النزاع المسلح، في أي أغراض دعماً لمجهودهم العسكري، إلا في ظروف استثنائية حيث لا يكون أمام القوات المقاتلة أي بديل ممكن، ولفترة لا تزيد عن الفترة التي تغيب فيها البدائل لهذا الاستعمال للمدرسة أو الجامعة من سبل أخرى مجدية تُحقق ميزة عسكرية مماثلة. تُعامل المباني الأخرى بصفتها خيارات أفضل وتُستخدم كبدائل يسبق اختيارها مباني المدارس والجامعات، حتى إذا كانت ذات موقع أو طبيعة أقل ملائمة من مباني المدارس والجامعات، باستثناء إذا كانت تلك المباني محمية بموجب القانون الدولي الإنساني (مثال: المستشفيات)، وأخذاً في الاعتبار ضرورة أن تتخذ أطراف النزاع جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية جميع الأعيان المدنية من الهجمات.

(أ) يجب أن يكون أي استعمال للمدارس والجامعات التي تم هجرها أو إخلائها لأقصر فترة ضرورية.
(ب) يجب بالنسبة للمدارس والجامعات التي تم هجرها أو إخلائها، والتي تستخدمها القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح دعماً للمجهود العسكري، أن تبقى متوفرة للسلطات التعليمية بحيث

تعاود افتتاحها في أسرع وقت ممكن بعد انسحاب القوات المقاتلة منها، شريطة ألا يؤدي هذا للمخاطرة بأمن الطلاب والعاملين.
(ج) يجب إزالة أي أثر أو دليل قائم على عسكرة أو تحصين المنشأة بشكل كامل إثر انسحاب القوات المقاتلة مباشرة، مع بذل كل الجهود الممكنة في أسرع وقت ممكن لإصلاح أي ضرر يلحق بالبنية الأساسية للمنشأة التعليمية. وتحديداً، لابد من تطهير الموقع من كل الذخائر ومخلفات الحرب غير المنفجرة.

السيناريو 3 – تهيئة وضع آمن لمقدمي التعليم في دورن؟

أصبحت منطقة دورن الحدودية الريفية الآن تحت سيطرة حكومة ويستروس، لكن هناك عدد قليل من فلول متمردي الستاركس ما زالوا نشطين في صورة عصابات بالمناطق الجبلية المحيطة. تشير المعلومات الاستخباراتية المتاحة إلى أن هذه العناصر المتمردة والمتفرقة تركز بالأساس على تنفيذ أنشطة إجرامية متدنية المستوى، مثل سرقة الماشية والتجارة غير القانونية عبر الحدود (التهريب)، وإن كانت هناك تقارير أخرى تشير إلى أن هذه العناصر تطمح إلى العودة للتوحد في صورة مجموعة متمردة واحدة.

على مدار السنة الماضية، حدثت عدة وقائع ترهيب ضد مقدمي خدمات التعليم، وأصبح الموقف أكثر خطورة في الآونة الأخيرة. فهناك حافلة مدرسية تجلب الأطفال من الأرياف إلى المدرسة بالقرية تم إلقاء قنبلة يدوية عليها عبر نافذتها، ما أدى إلى إصابة طفل واحد بالعمى وجرح 3 أطفال آخرين. وعلى مقربة، تم إطلاق النار على ناظر مدرسة ابتدائية بالقرية، أمام بوابات مدرسته، من قبل اثنين من المعتدين الذين أطلقا النار عليه ثم قاما بالفرار على متن دراجة بخارية. انتشرت شائعات بوقوع حوادث أخرى في أوساط السكان.

لم ترد تأكيدات حول هوية المسؤولين عن الهجمات، لكن سبق لقادة ستاركس أن أكدوا أنهم يرون التعليم بالمدارس التابعة للحكومة المركزية مسيساً وأن ذلك التعليم يسعى إلى قلب الناس ضد الستاركس من خلال تصويرهم وكأنهم متطرفين مجانين، مع تجاهل ذلك المحتوى التعليمي – في تقدير هؤلاء القادة – للمظالم الاقتصادية التي أعلن المتمردون أنها الدافع وراء تمردهم.

لقد تزايد خوف الآباء والأمهات من إرسال أطفالهم إلى المدارس، وقالت منظمة المجتمع المدني الممولة دولياً "صندوق التعليم"، إن معدلات تغيب الطلاب عن المدارس آخذة في الزيادة. يشعر الآباء والأمهات بالغضب وأصبحت مسألة المخاطر التي تهدد الأطفال من أجل التعليم عقدة تنعقد عندها مشاعر إحباط وضيق وغضب إضافية جراء نقص الخدمات على المستوى المحلي وبسبب تواضع مستوى الفرص الاقتصادية المتاحة للسكان.

أكد رئيس الشرطة المحلي أن الهجمات مسألة عسكرية وأن على الجيش أن يتولى زمام القيادة في التعامل معها والرد عليها. قام قائد الجيش الحريص على إظهار أن الجيش الوطني سيلبي احتياجات السكان ويحميهم، بعرض تقديم حراس مسلحين في المدارس وعلى متن الحافلات المدرسية. ولأن العنف في تلك المنطقة قد انحسر، فقد اقتصر تواجد قوة حفظ سلام إيسوس حالياً على وجود مُراقب واحد في دورن.

سوف يقوم مجلس دورن المحلي بعقد اجتماع لمناقشة المشكلة المذكورة.

- من الأطراف التي يجب دعوتها إلى هذا الاجتماع؟
- كيف يمكن للأطراف المختلفة أن تقيّم الأولويات والمخاطر الخاصة بالموقف بصور مختلفة؟ مع مراعاة اختلاف وجهات النظر بين المجلس المحلي والشرطة والجيش وقوة حفظ سلام إيسوس وصندوق التعليم؟
- كيف يمكن إعداد استراتيجيات ممكنة للتعامل، مع مراعاة وجهة نظر الأطراف الأخرى والمساعدة التي ربما كانت مطلوبة.

السيناريو 3 – ملاحظات توجيهية للميسّرين

هناك عدة نقاط التباس في هذا السيناريو، بما يشمل ما إذا كان الستاركس هم فعلاً المسؤولون عن الهجمات. التيمة العامة هي سؤال ما إذا كان زيادة مستوى عسكرة الموقف سيخدم مصالح المنطقة الفضلى.

يجب تشجيع المشاركين على التفكير في الترتيبات الأمنية الملموسة مع عدم إغفال القضايا الاجتماعية الأعرض. فقد تكون لمختلف الفاعلين مصالح متنافسة ومتعارضة فيما بينهم، مع رغبة الجيش ونيته الحسنة في التدخل الإيجابي وما لهذا الأمر من مزايا، مع عدم إغفال المخاطر التي قد يمثلها هذا التدخل.

يمكن تشجيع الشرطة على التحقيق في هذه الحوادث بصفتها جرائم، وربما كان رئيس الشرطة المذكور غير نشيط وغير راغب في تدبير التحقيقات وربما كان هذا هو الدافع وراء تصريحاته.

يمكن طلب معلومات إضافية حول الهجمات التي وقعت، ويمكن استخدام الإعلام أو الاجتماعات على المستوى المحلي في التوعية بالموقف ومواجهة الشائعات المنتشرة بالحقائق الملموسة. هذا السيناريو يثير أسئلة تتعلق بجمع المعلومات وتتعلق بالتعليم الحساس للنزاعات.

بعض التطورات المحتملة على الأرض

- أن تبدأ مجموعة من أولياء أمور الطلاب بالتظاهر أمام المجلس المحلي، للمطالبة بأن يقدم الجيش الحراس المسلحين للمدارس والحافلات المدرسية: كيف سيتعامل المجلس مع هذا التطور؟
- ظهرت شائعات جديدة في أوساط العاملين بالمدارس مفادها أن المعلم الذي أطلق النار عليه تعرض للقتل في حقيقة الأمر بسبب خلاف عائلي يخصه. هل تغير هذه المسألة من وجهات النظر القائمة أم هل سيظهر المجلس المحلي وكأنه غير حازم في التعامل مع متمردي الستاركس إذا هو تحدث عن مسألة الخلاف العائلي هذه كدافع لقتل المعلم؟

نقاط مرجعية مقترحة من الإعلان ومن الأدلة الإرشادية ومواثيق أخرى

الإعلان

- استخدام الأدلة الإرشادية
- جمع معلومات عن الهجمات على المنشآت التعليمية، وعن الضحايا، وتقديم المساعدة
- التحقيق في ادعاءات وقوع مخالفات للقانون الوطني وملاحقة الجناة عند الاقتضاء
- السعي لضمان استمرار التعليم ودعم عملية إعادة منشآت التعليم إلى نشاطها التعليمي.
- تطوير واعتماد وتعزيز نُهُج تعليمية "حساسة للنزاع".

الأدلة الإرشادية

- القاعدة 5: يجب ألا تُستَخدم القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح في مهام لتأمين المدارس والجامعات إلا عندما لا تتوفر سبل بديلة لتوفير الأمن اللازم. وإذا أمكن، يجب استخدام أفراد مدنيين مدربين لتوفير الأمن للمدارس والجامعات. وإذا اقتضى الأمر، يجب النظر في أمر إخلاء الأطفال والطلاب والعاملين إلى موقع أكثر أماناً.

(أ) إذا انخرطت هذه القوات المقاتلة في مهام أمنية على صلة بالمدارس والجامعات؛ فلابد من تفادي وجودها على أرض ومباني المدرسة إذا كان هذا ممكناً، من أجل تجنب فقدان المنشأة لوضعها المدني أو المساس ببيئة التعليم.

مواثيق أخرى

- تدابير الحماية العامة التي يتيحها القانون الدولي الإنساني وتدابير الحماية الخاصة المتصلة بالمنشآت الطبية/الصحية.

إعلان المدارس الآمنة

يمثل أثر النزاع المسلح على التعليم تحديات ملحة على المجالات الإنسانية والإنمائية والاجتماعية الأوسع نطاقًا. لقد تعرضت المدارس والجامعات في جميع أنحاء العالم، إلى القصف الجوي والمدفعي والإحراق، كما وق تل طلاب ومعلمون وأكاديميون أو تم تشويههم أو اختطافهم أو اعتقالهم بشكل تعسفي. وقد اس ت خدمت المرافق التعليمية من قبل أطراف النزاع المسلح كقواعد وثكنات ومراكز للاحتجاز وأمور أخرى مشابهة. وتعرض مثل هذه الأعمال الطلاب والعاملين في مجال التعليم للإيذاء، وتحرم أعدادًا كبيرة من الأطفال والطلاب من حقهم في التعليم ويعد ذلك بمثابة حرمان للمجتمعات من أسس بناء مستقبلها. وفي كثير من البلدان، يستمر النزاع المسلح ليس فقط في تدمير البنية التحتية للمدارس، بل وأيضًا آمال وطموحات جيل كامل من الأطفال.

ومن بين الهجمات على التعليم يأتي العنف ضد المنشآت التعليمية والطلاب والعاملين في مجال التعليم. قد تتسبب الهجمات وكذلك التهديدات بالهجوم في أضرار بالغة للأفراد والمجتمعات تستمر لأمد طويل. وربما تتقوض إمكانية الحصول على التعليم؛ حيث قد يتم حظر عمل المرافق التعليمية، أو يتجنبها العاملون في مجال التعليم والطلاب خوفا على سلامتهم. وقد استخدمت الهجمات على المدارس والجامعات لتشجيع التعصب والإقصاء لمزيد من التمييز بين الجنسين، على سبيل المثال من خلال منع تعليم الفتيات، ولإدامة الصراع بين - مجتمعات معينة، ولتقييد التنوع الثقافي، وللحرمان من الحرية الأكاديمية أو الحق في تكوين الجمعيات. وفي حال استخدام المرافق التعليمية للأغراض العسكرية يمكن أن يزداد خطر تجنيد واستخدام الأطفال من قبل فاعلين مسلحين أو قد يفسح ذلك المجال لتعرض الأطفال والشباب للاعتداء أو الاستغلال الجنسي. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك قد يزيد من احتمال تعرض مؤسسات التعليم للهجوم.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن للتعليم أن يساعد على حماية الأطفال والشباب من الوفيات والإصابات والاستغلال؛ ويمكن التخفيف من الأثر النفسي للنزاع المسلح من خلال توفير النظام والاستقرار ويمكنه أن يوفر حلقات وصل بالخدمات الحيوية الأخرى. إن التعليم والذي يعتبر "حساسًا للنزاعات" يتجنب المساهمة في النزاع ويسعى إلى المساهمة في تحقيق السلام. كما أن التعليم هو أساس التنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات. وسوف نبذل قصارى جهدنا حتى يتسنى لنا أن نرى أماكن التعليم بمثابة أماكن آمنة.

نحن نرحب بالمبادرات الفردية للدول من أجل تعزيز وحماية الحق في التعليم وتسهيل مواصلة التعليم في حالات النزاع المسلح. ومن شأن مواصلة التعليم أن توفر المعلومات الصحية الخاصة بالحفاظ على الحياة وكذلك المشورة بشأن بعض المخاطر في المجتمعات التي تواجه النزاع المسلح.

إننا نثمن عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، ون قدر أهمية آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ونؤكد على أهمية قرارات مجلس الأمن 1998 (2011)، و 2143 (2014)، من بين أمور أخرى، والتي تحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على الامتناع عن الأعمال التي تعيق حصول الأطفال على التعليم وتشجع الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لردع استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية عن انتهاك القانون الدولي القائم.

نرحب بتطوير *المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح*. تعتبر المبادئ التوجيهية بمثابة مبادئ توجيهية طوعية غير ملزمة قانوناً ولا تؤثر على القانون الدولي القائم. وهي تعتمد على الممارسات الجيدة القائمة، وتهدف إلى تقديم التوجيه الذي يؤدي إلى تقليل أثر النزاع المسلح على التعليم. نرحب بالجهود المبذولة لنشر هذه المبادئ التوجيهية وتعزيز تنفيذها بين القوات المسلحة والجماعات المسلحة وغيرها من العناصر ذات الصلة.

وفي جميع الظروف، نؤكد على أهمية الاحترام التام للقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك الحاجة إلى الامتثال للالتزامات ذات الصلة لوضع حد للإفلات من العقاب.

وإيماناً بالحق في التعليم ودور التعليم في تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم؛ والعمل الدؤوب على تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بصورة فعلية، والأطفال والشباب على وجه الخصوص؛ والتزاماً بالعمل جنباً إلى جنب نحو التوصل إلى المدارس الآمنة للجميع؛ فإننا نؤيد *المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وسوف:*

- *نستخدم المبادئ التوجيهية*، ونقوم بإدراجها في السياسة المحلية والأطر التشغيلية إلى أقصى حد ممكن وملائم؛ و
- بذل كل جهد ممكن على المستوى الوطني لجمع البيانات الموثوقة ذات الصلة بشأن الهجمات على المرافق التعليمية، وضحايا الهجمات، والاستخدام العسكري للمدارس والجامعات خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال آليات الرصد والإبلاغ القائمة؛ لتسهيل جمع البيانات من هذا القبيل؛ وتقديم المساعدة للضحايا، بطريقة غير ييزية؛ و
- التحقيق في اتهامات انتهاكات القوانين الوطنية والدولية السارية المفعول، وإذا دعت الحاجة، محاكمة الجناة حسب الأصول المعمول بها؛ و
- تطوير واعتماد وتعزيز مناهج التعليم "الحساسة للنزاع" في البرامج الإنسانية والإنمائية الدولية، وعلى المستوى القومي حيثما كان ذلك ملائمًا؛ و
- العمل على ضمان استمرار التعليم أثناء النزاعات المسلحة، ودعم إعادة إنشاء المرافق التعليمية وتوفير وتيسير التعاون الدولي، والمساعدة الدولية حيثما أمكن ذلك، للبرامج التي تعمل على منع أو الاستجابة للهجمات على التعليم، وبما في ذلك من أجل تنفيذ هذا الإعلان؛ و
- دعم جهود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، وكذلك جهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة وأجهزة الأمم المتحدة والهيئات والوكالات الأخرى ذات الصلة؛ و
- عقد اجتماعات بصفة منتظمة، ودعوة المنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني، وذلك لاستعراض تنفيذ هذا الإعلان واستخدام المبادئ التوجيهية.

الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة

أطراف النزاعات المسلحة مدعوون إلى عدم استعمال المدارس والجامعات في أي أغراض دعماً لمجهودهم العسكري. في حين أنه من الصحيح أن بعض أوجه الاستعمال لا تتناقض مع قانون النزاعات المسلحة؛ فإن على جميع الأطراف أن تبذل الجُهد من أجل تفادي المساس بسلامة الطلاب وتعليمهم، وهذا بالاستعانة بما يلي على سبيل الإرشاد نحو الممارسات المسؤولة:

القاعدة 1: يجب ألا تُستعمَل المدارس والجامعات التي يجري فيها التعليم، من قِبل قوات أطراف النزاع المسلح المقاتلة بأي شكل يدعم المجهود العسكري.

(أ) يمتد هذا المبدأ إلى المدارس والجامعات المغلقة مؤقتاً خارج ساعات الدراسة الطبيعية، وأثناء العطلات الأسبوعية والإجازات، وأثناء فترات العطلات المدرسية.

(ب) يجب على أطراف النزاع المسلح ألا تستخدم القوة مع، أو تعرض الحوافز على، الإداريين التعليميين من أجل إخلاء المدارس والجامعات بغية أن تتوفر لاستعمالها في دعم المجهود العسكري.

القاعدة 2: يجب ألا تستخدم القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح المدارس والجامعات التي تم هجرها أو إخلائها بسبب المخاطر المتمثلة في النزاع المسلح، في أي أغراض دعماً لمجهودهم العسكري، إلا في ظروف استثنائية حيث لا يكون أمام القوات المقاتلة أي بديل ممكن، ولفترة لا تزيد عن الفترة التي تغيب فيها البدائل لهذا الاستعمال للمدرسة أو الجامعة من سبل أخرى مجدية تُحقق ميزة عسكرية مماثلة. تُعامل المباني الأخرى بصفتها خيارات أفضل وتُستخدم كبدائل يسبق اختيارها مباني المدارس والجامعات، حتى إذا كانت ذات موقع أو طبيعة أقل ملائمة من مباني المدارس والجامعات، إلا إذا كانت تلك المباني تخضع لحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني (مثال: المستشفيات) وأخذاً في الاعتبار أن على أطراف النزاع المسلح دائماً اتخاذ الاحتياطات المستطاعة لحماية جميع الأعيان المدنية من الهجمات.

(أ) يجب أن يكون أي استعمال للمدارس والجامعات التي تم هجرها أو إخلائها لأقصر فترة ضرورية.

(ب) يجب بالنسبة للمدارس والجامعات التي تم هجرها أو إخلائها، والتي تستخدمها القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح دعماً للمجهود العسكري، أن تبقى دائماً متوفرة للسلطات التعليمية بحيث تعاود افتتاحها في أسرع وقت ممكن بعد انسحاب القوات المقاتلة منها، شريطة ألا يؤدي هذا للمخاطرة بأمن الطلاب والعاملين.

(ج) يجب إزالة أي أثر أو دليل قائم على عسكرة أو تحصين المنشأة بشكل كامل إثر انسحاب القوات المقاتلة مباشرة، مع بذل كل الجهود الممكنة لإصلاح أي ضرر يلحق بالبنية الأساسية للمنشأة التعليمية بأسرع وقت ممكن. وتحديداً، لابد من تطهير الموقع من كل الأسلحة والذخائر والمخلفات غير المنفجرة أو مخلفات الحرب.

القاعدة 3: المدارس والجامعات يجب ألا تتعرض مطلقاً للتدمير كإجراء يهدف إلى حرمان الخصوم في النزاع المسلح من القدرة على استعمالها في المستقبل. إن المدارس والجامعات أعيان مدنية عادية، سواء كانت الدراسة بها منعقدة أو مغلقة ليوم أو لفترة إجازة أو مُخلاة أو مهجورة.

القاعدة 4: في حين أنه يمكن، بحسب الظروف، لاستعمال القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح للمدرسة أو الجامعة، دعماً للمجهود العسكري، أن يكون من آثاره تحويلها إلى هدف عسكري يمكن مهاجمته؛ فمن الواجب على أطراف النزاع المسلح البحث في كافة التدابير البديلة الممكنة قبل مهاجمتها، بما في ذلك – إلا إذا لم تسمح الظروف – تحذير العدو مسبّقاً بأنه ستتم مهاجمة المنشأة ما لم يكف عن استعمالها.

(أ) قبل أي هجوم على مدرسة أصبحت هدفاً عسكرياً، يجب على أطراف النزاع المسلح أن يأخذوا في الاعتبار حقيقة أن الأطفال يستحقون احتراماً وحماية خاصة. وهناك اعتبار إضافي مهم آخر، هو الأثر السلبي طويل الأجل المحتمل على قدرة المجتمع المحلي على التعليم، بعد تدمير المدرسة أو الإضرار بها.

(ب) استعمال المدرسة أو الجامعة من قِبل القوات المقاتلة التابعة لطرف من أطراف النزاع دعماً للمجهود العسكري، ليس مُبرِراً لأن تستمر قوات الطرف الخصم التي تستولي على المنشأة، في استعمالها دعماً للمجهود العسكري. يجب في أسرع وقت ممكن إزالة أية شواهد أو مؤشرات على عسكرة أو تحصين المنشأة وإعادتها إلى السلطات المدنية بغية استئناف نشاطها التعليمي.

القاعدة 5: يجب ألا تُستَخدم القوات المقاتلة التابعة لأطراف النزاع المسلح في مهام لتأمين المدارس والجامعات إلا عندما لا تتوفر سبل بديلة لتوفير الأمن اللازم. وإذا أمكن، يجب استخدام أفراد مدنيين مدربين لتوفير الأمن للمدارس والجامعات. وإذا اقتضى الأمر، يجب النظر في أمر إخلاء الأطفال والطلاب والعاملين إلى موقع أكثر أماناً.

(أ) إذا انخرطت هذه القوات المقاتلة في مهام أمنية على صلة بالمدارس والجامعات؛ فلابد من تفادي وجودها على أرض ومباني المدرسة إذا كان هذا ممكناً، من أجل تجنب فقدان المنشأة لوضعها المدني أو المساس ببيئة التعليم.

القاعدة 6: يجب على جميع أطراف النزاع المسلح – قدر الإمكان وبقدر ما هو ملائم – إدماج هذه الأدلة الإرشادية في – على سبيل المثال – مبادئها القتالية وكتيباتها العسكرية وقواعد اشتباكها وأوامرها العملياتية وسبل التعميم والنشر الأخرى؛ من أجل تشجيع الممارسات الملائمة في جميع حلقات سلسلة القيادة. تحدد أطراف النزاعات المسلحة الوسيلة الأكثر ملائمة لتحقيق هذا.